فلا تعلق في الغائب لوجوبها ذاتها ان من شرط القياس ان يتماثلا امران فيثبت لاحدهما
ما ثبت للاخر وهنا الاحكام مختلفة غائبا وشاهدا بالقدم والحدوث والشمول
واللاشمول ونحو ذلك وكذا الصفات التي اثبتوها عللا لها واصحاب
التعليل يراد منه تارة اسمنا ونسبي الى الاخر وتارة يطلق التلازم بين الشيئين
وتارة تلازمهما في طرفي النفي والاثبات فان اريد الاول فلا منافاة بين الوجوب
والتعليل غاية ان الواجب لا يعلل الا بالواجب والجائز معللا بالجائز وان اريد الثاني
فلا اشكال انه اتباع انه الذي ينصرف اليه اسم التعليل عند اطلاقه في مباحث الصفات
واما الثالث فانما فاد به بعض مشايخنا الكلام اذ قد اختلفوا اذا خلق الله تعالى
في ذات الجوهر علما مثلا ولزم ذلك العلم ثبوت عالمية على قولهم فهل خلق تعالى
تلك العالمية اللازمة للعلم او انما خلق نفس العلم وهو افادها الثبوت قيل
والاول راي المحققين والتعليل عندهم شاهدا وغائبا ثبوت التلازم بينهما في
طرفي النفي والاثبات لا ازيد والحق انه لا حال كما هو تحريره وعلى الثاني بانه
لا اختلاف بين الاحكام ولا الصفات فيما يتعلق بالمقصود فان العلم مثلا انما يوجب
كون امر عالما من حيث كونه علما لا من حيث كونه عرضا او حادثا او نحو ذلك
وكذا البواقي والحاصل ان اصل المسئلة انه لا نزاع بين الفرق الثلاثة في انه تعالى
عالم قادر حي ونحو ذلك ونحو الالفاظ ليست اسماء للذات من غير اعتبار معنى
بل هي اسماء مشتقة معانيها اثبات ما هو ماخذ الاشتقاق ولا معنى له سوى ادراك
المعاني والتمكن من الفعل والترك ونحو ذلك فيلزم بالضرورة ثبوت هذه
المعاني للواجب كيف والخلو عنها نقص وذهب الحكماء الى انه لا علم ولا قدرة ثم هذه
المعاني يمتنع ان تكون نفس الذات لامتناع قيامها بانفسها لما سبق من
المحالات فتعين كونها وراء الذات والمعتزلة مع ارتكابهم شناعة القول بالعالم
بلا علم والقادر بلا قدرة لا يرضون راسا براس بل يباهون بنفي الصفات ويعدون
التباهات الجهالات ويسمون انفسهم باهل العدل والتوحيد ولا شك انهم
اهل الجور والتعطيل نعم اثبتوا صفة الكلام ومعتزلة البصرة منهم صفة
الارادة وسياق الكلام عليهما فقال عاطفا على الوجود وواجب له تعالى قدرة
وربما عبر عنها بالقوة كما مر وهي لغة القدرة عرفا وهي كما قال سعد الدين صفة ازلية
تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فالصفة جنس والازلية فصل مخرج لها
القدرة الحادثة وسيأتي وقوله تؤثر الى اخره مراد به التاثير الايجادي او الاعدام
وهو فصل اخر مخرج لمثل العلم والحياة والارادة فان التاثير الفعل التنجيزي ولذلك
فيه بالظرف وسيأتي في مبحث المتعلقات ان المقدورات هي الممكنات وال فيها
للاستغراق يعني انها لا عدم عنها ممكن من الممكنات لا من حيث ايجاده ولا من حيث
اعدامه

١٠٨

اعدامه بناء على تعلقها بالعدم الطاري مباشرة كما هو مذهب بعض الناس وتخرج المقدورات
الجواهر والاعراض كانت الاعراض مكتسبة للحيوان كالافعال الاختيارية اولا
كالحركات الاضطرارية وعلم من تعريفه ان التاثير بالتعلق انها انما تؤثر على وفق تعلق
الارادة اذ من وجوب الارادة له تعالى كما يأتي يعلم وجوب ثبوت التاثير له تعالى
بالاختيار لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة كما عند الفلاسفة والطبائعيين
ومراده ان الذات الازلية القائمة بها القدرة الازلية تؤثر في الممكنات ايجادا او
اعداما على وفق ما تعلقت به ارادتها فان قلت فيلزم المجاز والتعريف قلت
نعم لكنه مشهور بين القوم والحاصل ان تعلق الارادة على وفق تعلق العلم
وتعلق القدرة باحد طرفي كل مقدور بعد استواء نسبتها اليهما على وفق تعلق الارادة
صرح به السعد وعليه فما علم الله تعالى انه يكون على صفة كذا في زمان كذا مثلا
تعلقت ارادته تعالى بتخصيصه على وفق ما علمه فتعلقت قدرته تعالى بايجاده
على وفق ما خصصته الارادة وهكذا وجانب الاعدام فان قلت يلزم من اخذ
المقدورات في تعريف القدرة الدور قلت ستعرف جوابه عند التعرض لتعريف
العلم فان قلت هلا اكتفى بالعلم مخصصا لتؤثر القدرة على وفقه قلت
ستعرف جوابه ان شاء الله تعالى في محله فان قلت فهل بين هذه التعلقات
ترتيب زماني قلت اما بحسب التعلق الازلي القديم فلا ترتيب كما لا يخفى
واما بحسب التعلق التنجيزي الحادث فالترتيب بين تعلق العلم وبين تعلق
الارادة والقدرة بين واما بين تعلقي الارادة والقدرة فلا يتصور الترتيب الا بحسب
اعتبار العقل لا بحسب الخارج والا لزم تاخر المراد عن آن تعلق الارادة به
وهو ممنوع لما ستعرفه ان شاء الله تعالى واورد هذه الصفات بالذكر مع تخصيصه
بعد هذا المقادر وحقيقة المشتقات الاتية صريح في انها زائدة على الذات لا كما
يقوله المعتزلة من نفي القدرة وقادريته تعالى عندهم انما هي بذاته لا بصفة زائدة
على ذلك وقد مر بيان فساده وانها غير متحدة بذاته تعالى للزوم اتحاد حال
منها فيكون الكثير عين القليل او الحال عين جزئيه وهو لا يعقل وبيان ان القدرة
والذات مختلفات انتفت انهما لو اتحدتا اي صارتا واحدا لزم ما ذكرنا
احتج المعتزلة على امتناع كون الباري تعالى قادرا بقدرة زائدة على ذاته بانه لو
كان كذلك لما كان قادرا على خلق الاجسام واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
منه وجهين احدهما ان عدم صلوح قدرة العبد لخلق الاجسام حكم مشترك لا بد
له من علة مشتركة وما هي الا القدرة فلو كان للباري ايضا قدرة لكانت كذلك
وثانيهما ان قدرة الباري تعالى لو تعددت حقيقتها اما ان تكون مماثلة لقدرة العباد
فيلزم ان لا تصلح لخلق الاجسام لان حكم الامثال واحد واما ان تكون مخالفة لها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)